



## قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (4) لسنة (2019م)

في اجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 14 جمادى الآخرة 1440 هجرية، الموافق 2019/2/19 ميلادية.

رئيس مجلس الإدارة

برئاسة المهندس / عبدالملك أحمد محمد العرشي  
وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور / ياسين محمد عبدالكريم الخراساني

= = =

2. الأستاذ / أمين معروف علي الجند

= = =

3. القاضي / عبدالرزاق سعيد حزام الأكلحي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة ناصر احمد الجوفي للمقاولات  
ضد

مؤسسة الرحمة للتنمية الإنسانية في المناقصة رقم (2018/1م) الخاصة بإنشاء مبنى مركز تأهيل  
اليتيمات بتمويل من الصندوق العربي للأمناء (معونة).  
الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع واجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2019/1/31م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد مؤسسة الرحمة  
للتنمية الإنسانية تضمنت التالي:

نرفع الى الهيئة العليا هذه الشكوى ضد مؤسسة الرحمة للتنمية الإنسانية بأمانة العاصمة بخصوص  
المناقصة رقم (1) لسنة 2018م والخاصة بمشروع إنشاء مبنى مركز تدريب وتأهيل اليتيمات - صنعاء حيث  
إننا كنا قد تقدمنا في المناقصة المذكورة أعلاه، وتم فتح المظاريف بتاريخ 2018/9/17م وبناء على مذكرة  
الجهة الموجهة للمقاولين المتقدمين للمناقصة بتاريخ 2019/1/28م والتي تسلمنا صورة منها والتي تم إفادتنا  
فيها بان نستلم الضمان منهم. وعليه فإننا نود التوضيح حول المناقصة وبشكل مختصر بما يلي:-

1. تم التخاطب معهم بمذكرة رسمية بتاريخ 2018/10/17م مرفق لكم نسخة منها.
2. تم التخاطب معهم بمذكرة رسمية بتاريخ 2018/10/22م مرفق لكم نسخة منها.
3. تم التخاطب معهم بمذكرة رسمية بتاريخ 2018/11/7م مرفق لكم نسخة منها (ردا على  
مذكرتهم بشأن طلب بعض الاستفسارات).

4. أفادوا بأنهم غير ملزمين بقانون المناقصات ولائحته التنفيذية. مع ان وثائق عطاء المناقصة  
هي من الوثائق النمطية لأعمال الأشغال العادية للمشروع والتي هي جزء لا يتجزأ من قانون  
المناقصات ولائحته التنفيذية. وتنص في وثائق عطاء المناقصة - تنطبق أحكام قانون  
المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية.

5. نلاحظ بان المكتب الاستشاري استبعد عطاءنا من قبل بدون أي مبرر أو مسوغ قانوني وتم  
مراسلة أصحاب العطاءات التي تليينا والتي قيمتها ارفع من عطائنا بكثير

6. نلاحظ بان المكتب الاستشاري هو من صمم المشروع ورفع الدراسات وفتح المظاريف وهو نفسه من حلل  
المناقصة وما يستبعد بان يكون الإشراف عليها... الخ، وهذا يعتبر مخالفا لجميع القوانين واللوائح.

